وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامـعـة أبي بكر بلقايد تلمسان

الملحقة الجامعية بمغنية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم التجارية تخصص – مالية –

تقرير بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس

تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية

دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري

BNA Maghnia

من إعداد الطلبة: تحت إشراف الأستاذة:

–بن حسين عبد الاله خديجة .فوقي

– عيوني رضوان

السنـــة الجامـعية

2014/2013

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

نيل العلم و صونه

أخي لن تنال العلم إلا بستة ۞۞ سأنبيك عن تفصيلها ببيان

ذكاء و حرص واجتهاد و بلاغة ۞۞ و صحبة أستاذ و طول زمان

العلم من فضله لمن خدمه ۞۞ أن يجعل الناس كلهم خدمه

فواجب صونه عليه كما ۞۞ يصون في الناس عرضه و دمه

فمن حوى العلم ثم أودعه ۞۞ بجهله غير أهله ظلمه

الإمام الشافعي

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

شكر و تقدير

إلى أستاذتنا:

الفاضلة الأستاذة " فوقي ".

قرأت عن الإمام علي –كرم الله وجهه– قوله: " إذا وصلت إليكم أطراف النعم فلا تنفروا أقصاها بقلة الشكر... وإذا أسديت إليك يد فكافئها بما يربى عليها، والفضل مع ذلك للبادئ... العلم وراثة كريمة والآداب خلل مجددة، والفكر مرآة صافية ".

أستاذتي تحية احتراما وشكرا وامتنانا، لقبولك الإشراف على مذكرتنا و التي لم تبخلي علينا فيها بتوجيهاتك القيمة طيلة فترة إنجازها كما لم تبخلي علينا بمساعدتنا و إمدادنا بالمراجع اللازمة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى السيدة " الهام " و نسأل الله أن يوفقها بعملها

وإلى كل عمال البنك الوطني الجزائري بمغنية.

إلى كل معلمينا وأساتذتنا في مشوارنا الدراسي والجامعي.

إلى كل عمال إدارة ومكتبة خاصة "امال".

إلى كل هؤلاء و كل من ساعدنا و لو بكلمة طيبة.

شكـرًا

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

مقدمـــة عامـة:

تعتبر البنوك مؤسسة من المؤسسات المالية الحيوية التي تلعب دورا هاما في دفع عجلة تنمية أي اقتصاد من اقتصاديات الدول، و في تنفيذ أهداف و مكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الإئتمانية و النقدية.

ونظرا للأهمية التي تحتلها البنوك في كونها الممول الرئيسي للمشاريع الاقتصادية التي تحتل هذه الأخيرة أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني بحيث تعتبر الضرورة الاستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة و كذا العمود الفقري لأي نهضة اقتصادية.

والمشاركة الفعالة للجهاز المصرفي في تحقيق انتعاش اقتصادي تطلب منه تعبئة المدخرات من مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و تقديمها في صورة قروض مصرفية تكون في خدمة المجتمع كما أنها تعتبر أساس النشاط البنكي و الوسيلة المناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر.

ورغم الأهمية التي تكتسي البنوك فإنها تتعرض لمخاطر كثيرة عند منحها للقروض مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف الموجودة و إعاقة التنمية الاقتصادية.

فالقروض و المخاطر وجهان لعملة واحدة فلا يمكن إيجاد قرض دون احتمال حدوث مخاطر و لو كانت ضئيلة،هذا ما جعل لزاما على البنوك إيجاد أو وضع سياسات اقتراضية في منح القروض تكون ذات درجة عالية من الدراسة من أجل التفادي أو التقليل من هذه المخاطر.

وعلى هذا الأساس و للإحاطة بالموضوع إحاطة وافية و للوصول إلى الغاية المنشودة يمكن أن نطرح الاشكالية الجوهرية التالية :

كيف يساهم البنك في تمويل الاستثمارات من خلال القروض ؟

ومن هنا يمكن أن نقسم هذا السؤال الجوهري إلى عد ة أسئلة فرعية نحصرها فيما يلي:

1- ما هي وظائف البنوك وأنواعها؟

2- ماهي القروض؟ ما هي الإجراءات والمعايير المتبعة لمنحها ؟

3- ما هي أهم ميكانيزمات الإقراض؟

4- ماهي المخاطر التي يواجهها البنك في منحه للقرض؟

5- وما هي الضمانات التي يشترطها البنك لتغطية هذه المخاطر؟

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

6- ماهي انواع القروض التي يمنحها بنك " BNA" وماهي الإجراءات المتخذة من طرفه لمنحه قرض استثمار :

7- ما هي القروض الممنوحة من طرف بنك " BNA"

للإجابة على هذه الأسئلة علينا أن ننطلق من عدة فرضيات مبدئية هي :

- تعتبر البنوك من خلال وظائفها المحرك الرئيسي لعجلة النشاط الاقتصادي ، وذلك من خلال استقبالها الودائع والمدخرات من الأفراد والمؤسسات وتوجيهها إلى أصحاب الإحتياجات.
- يعتمد البنك عند إتخاذه لقرار منح القروض على معايير علمية دقيقة.
- تمنح البنوك قروضا مختلفة من حيث الغرض، الآجال، الضمان وغيرها.
- يمثل خطر عدم التسديد أهم الأخطار التي يتعرض لها البنك عند منحه للقروض وتعتبر الضمانات المقدمة من طرف الزبون ، الوسيلة الضرورية لمواجهة خطر عدم التسديد.

أهداف الموضوع:

الهدف الأساسي لدراستنا لهذا الموضوع :هو إبراز :

- الدور الأساسي الذي تلعبه البنوك التجارية في تقديم القروض.
- كيف يساهم البنك في تمويل الاستثمارات و ما هي اساليب التي يعتمد عليها خلال تقديم هذه القروض الاستثمارية
- التعرف على مختلف أنواع القروض، والتأكيد على ضرورة القيام بدراسة ملف القرض، نظرا لأهميتها.
- كيف يستطيع البنك ضمان قيمة القروض المقدمة و ما هي الضمانات التي يطالب بها البنك زبائنه.

أسباب إختيار الموضوع:

قمنا باختيار هذا الموضوع محل الدراسة كونه يتعلق بالبنوك والتي تعتبر مجال تخصصنا "مالية "

- الموضوع يعالج أنواع القروض التي يمكن للبنك منحها التي بدورها لها أهمية كبيرة في تمويل المشاريع .
- إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع التي تحمل الجديد .

-الحاجة للتعرف على نشاطات البنك ميدانيا للإكتساب التجربة، والمعلومات للإستفادة منها مستقبلا .

-إثراء رصيدنا المعرفي في مجال البنوك الذي سيكون مجال عملنا.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

حدود الموضوع:

يتم التركيز في دراستنا هذه على الجانب النظري في فصلين يليهما فصل ثالث تطبيقي يدرس حالة قرض " BNA" .

أما الحدود المصطلحية فقد قمنا بإستخدام مصطلح بنك بدل مصرف، وكذا مصطلح زبون بدل العميل وكذا مؤسسة بدل منشأة هذا لتداول هذه المصطلحات أكثر في بيئتنا.

المنهج المتبع:

حتى تكون دراستنا ذات طابع منهجي، وتماشيا وما تقتضيه الدراسات من هذا النوع، فقد اعتمدنا في الفصول النظرية على المنهج الوصفي للإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالبنوك والقروض ومختلف المخاطر والضمانات الممنوحة معتمدين في ذلك علي مجموعة من المراجع بالاضافة الي وتائق بنكية

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا بعض الصعوبات في إعدادنا لهذه المذكرة.

نذكر منها:

- صعوبة إيجاد مكان التربص.
- قلة البيانات والمعلومات الرسمية من البنك وهذا بحجة سريتها

الإطار العام للدراسة:

يتكون هذا البحث من ثلاث فصول تتقدمهم مقدمة وتليهم خاتمة.

يتناول الفصل الأول: مفاهيم أولية حول البنوك التجارية والقروض وكذا سياسة الإقراض أما الفصل الثاني فتناولت الدراسة ميكانيزمات الإقراض البنكية ، المخاطر والضمانات.

أما الفصل الثالث يخص دراسة حالة بنك " BNA " البنك الوطني الجزائري

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

الفصل الاول : البنوك و القروض

المبحث الاول :نشأة البنوك

تمهيد:

لقد اصبحت البنوك ضرورة من ضروريات العصر الحديث لا تستطيع ان تستغني عن خدماتها امة من الامـم، أو قطاع من القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية و غيرهـا ،و بغير العمليـات البنكية لا يمكن أن تستمر المؤسسات التجارية و الصناعية و الزراعية في نشاطـها الإنتاجي و التجاري ،ومن المعروف ظن نشأت البنـوك ارتبطت بما تشهده الإقتصاديـات من تحـول عبر مراحل تطورها إقتصاديا و إجتماعيا ،وهذا التكامل و التلاحم العضوي يجسده ليس فقط نشـأة البنوك و إنما اكتسابها لوظائفها المختلفة و تباين أدوارها من مرحلة تنموية لأخرى ،هذا فضـلا عـن السياسات و الأفكـار التي تهيئ المجـال لكي يأخـذ هذا التطور مجراه ،من هنا فان تباين البنوك في أداء وظائفها إختلف بين الدول إستجابة للتباين في الظروف و التحولات الإقتصـادية التي تمر بها الدول .

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

الفصل الاول : البنوك و القروض

المطلب الأول:نشأة البنوك

إن البدايات الأولي للعمليات المصرفية تعود إلي عهد بابل و ذلك في الألف الرابع قبل الميلاد أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك .

إن البنوك بشكلها المالي ظهرت في الفترة الأخيرة من القرن الثالث عشر بعد ازدهار المدن الإيطالية علي إثر الحروب الصليبية فقد تطلب تلك الحروب نفقات طائلة ما ترتب عنه تكدس في الثروات و هذا ما أدي إلي ظهور فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات رسمية ،ثم ظهرت شهادات الإيداع لحامله و الذي انبثق منها الشيك و البنكنوت (النقود الورقية)بشكله الحديث ،كما أن الصيارفة لم يكتفوا بمجرد القبول بالودائع فقد عملوا علي استثمار أموالهم بإقراضها مقابل فوائد محددة .

وفي أواخر القرن السادس عشر أنشئت بيوت الصرافة الحكومية تقوم بحفظ الودائع و هكذا تطورت الممارسات المالية بين بيوت الصرافة و البنوك و يعود ظهور أول مصرف إلي 1157م بالبندقية و بنك أمستردام 1600م.

وفي بداية القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك في أوروبا و زادت وظائفها (التسهيلات الائتمانية الإقراض...)وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ازداد عدد البنوك المتخصصة في الإقراض المتوسط و الطويل الأجل و الذي واكب الثورة الاقتصادية التي شهدتها أوروبا ومع مطلع القرن التاسع عشر بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج أو الشراكة و قد صاحب ذلك ازدياد تدخل البنوك في تنظيم أعمال البنوك واقتصر إصدار الأوراق النقدية علي البنوك المركزية والتي تأخر ظهورها نسبيا في حدود القرن 18م و 19م وتضمن نشاطها إصدار النقود و تولي الأعمال المصرفية الحكومية إلي جانب دورها الرقابي[1].

[1] ***شاكر القزوني :محاضرات في اقتصاد ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،د ط ، سنة 2000،ص ص 26،27***

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المطلب الثاني:تعريف البنك

تعد البنوك من القطاعات المنظمة تنظيما عاليا في البلدان المختلفة و تعتمد فكرة إنشاء البنوك علي أساس وجود فائض في الدخل لدي شريحة من المجتمع تزيد عن حاجتها للإنفاق ومن جانب أخر وجود من يرغب بإنفاق اكتر من دخله سواء للاستهلاك أو الاستثمار ،مما تطلب إنشاء البنك الذي يقوم بتحويل الأموال الفائضة من الشريحة الأولي إلى الثانية كما أن البنك هو المنشأة التي تتعامل بالنقود و أهم وظائفها قبول الودائع من النقود من العملاء في شكل إيداعات و تحترم طلباتهم في سحبها و تقوم بتحصيل الشيكات لعملائها كما تقوم بمنح القروض و الاستثمار الودائع الفائضة .

ويمكن ذكر بعض التعارف المختصرة للبنوك و هي:

1. "البنك هو تلك المنشأة التي تقبل ديونها في تسوية الديون بين الأفراد و مؤسسات المجتمع . [2]
2. "البنك هو الوسيط بين الأموال التي تبحث عن الإستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم". [3]
3. كما يمكن تعريف البنك بأنه مكان التقاء عرض الأموال و الطلب عليها. [4]

و أمام بعض التغيرات و التطورات التي شاهدتها الساحة المالية شهدت بيئة عمل البنوك تغيرات مستمرة و متلاحقة انعكست علي البيئة الداخلية لها و علي البيئة الخارجية ،و هذا ما أدي إلي قيام البنوك بالتحرك في عدة اتجاهات في وقت واحد،لمواكبة المستجدات في في الصناعة المصرفية حتى تصمد أمام التحديات. [1]

---

[2] ***دريد كامل ال شيب :إدارة البنوك المعاصرة ،دار السيرة للنشر،د ب، طبعة الأولي،سنة 2012 ،ص 25***

[3] ***المكان نفسه***

[4] **حسين جميل البديري ،البنوك مؤسسة الوراق للنشر الأردن ،الطبعة الأولي *2003،ص16***

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المطلب الثالث :أنواع البنوك

يمكن ان تصنف البنوك من حيت الاختصاص إلي عدة أنواع وهي كالتالي :

- البنوك حسب فعاليتها تنقسم إلي:

✓ بنوك الودائع :عرفها القانون الفرنسي "تلك التي تتلقي من الجمهور الودائع تحت الطلب أو لمدة لا تتجاوز السنتين " تنحصر فعالية هذه البنوك في الأعمال القصيرة الأجل ،أما أعمال طويلة و متوسطة الآجل فتترك لغيرها من البنوك ،و تتميز باتصالها بجمهور كبير من الناس .

✓ بنوك الأعمال :كذلك عرفها القانون الفرنسي بأنها تلك التي تقوم فعاليتها الرئيسية الاشتراك و المساهمة في المشاريع القائمة ،أو التي في طور التأسيس و فتح الاعتماد لمدة غير محددة للمشاريع العامة التي يتعلق بها هذا الاشتراك.

كما أن لهذه البنوك الفضل الكبير في خلق النهضة الصناعية في معظم الدول

- البنوك حسب شمولها تنقسم إلي :

✓ البنوك ذات الفروع المتعددة :هي تلك تشمل فعاليتها عدة مناطق بالدولة ،و يكون لها فروع في أكتر المراكز التجارية و الصناعية الهامة و تلعب دورا اقتصاديا هاما.

✓ البنوك الإقليمية : وهي التي تنحصر فعاليتها في مدينة واحدة أو مركز واحد و تلعب دور الوسيط بين مختلف الزبائن و البنوك الإقليمية .

- البنوك حسب صنفها:

✓ البنوك الوطنية :هي البنوك التي رأسمالها و ادارتها وطنيتان .

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

الفصل الاول : البنوك و القروض

- ✓ البنوك الأجنبية :هي تلك البنوك التي تكون مؤسسة في بلاد أجنبية ،و فتحت لها فرع في دولة أخرى .
- ✓
- ▪ البنوك حسب طبيعة عملها :

- ✓ البنوك التجارية :هي التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من الودائع و خصم الأوراق التجارية و منح القروض و تتميز عن غيرها من البنوك بقبولها الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية .
- ✓ البنوك الصناعية :وهي التي تختص بتقديم الإعتماد و المساعدات للمشاريع الصناعية.
- ✓ البنوك الزراعية :وهي التي تختص بتقديم الإعتمادات و المساعدات للمشاريع الزراعية.
- ✓ البنوك العقارية :وهي التي تقدم القروض إلي الشركات الإنشائية مقابل مرهونات أو تأمينات عقارية.[5]

[1] سامر جلدة ،البنوك التجارية و التسويق المصرفي،دار النشر أسامة الطبعة الأولي ،2009،ص 56

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المطلب الرابع:طبيعة عمل البنوك

يترتب عن مجموعة الأعمال التي يقوم بها المصرف و التي تتمثل في المتاجرة بأموال الناس مجموعة نتائج :

1. الحرص:المصرف مؤتمن علي أموال الناس و هذا ما يدفعه ليكون في مستوى الثقة الممنوحة له حيت انه ملتزم بإعادة الحق إلى أصحابه و هذا الحرص يتمثل في الضمانات التي يطلبها المصرف عند إقراضه الأموال للآخرين فهو يسعى لضمان استعادة ما اقرضه لأنه مال الغير الذي لابد أن يطلبوه يوما ما .
2. السيولة :المصرف يتعامل بأموال الناس لذا فعليه إن يكون حاضرا لطلبات إذا طلبوا سحب ما يرغبون فيه من ودائعهم ،وهذا ما يفسر مبدأ وجوب توفير السيولة الكافية لدي المصارف لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن
3. الربحية:وهي محصلة العاملين السابقين فالحرص علي توظيف السيولة هو الأمر الوحيد الذي يضمن و يكفل تحقيق الأرباح و تغطيتها فبنسبة للبنك فزيادة حصة الأرباح تعني توفير إضافي لإمكانية الإقراض و بالتالي إمكانية أخري للربح و منح الائتمان للزبائن و تغطية الأعمال المصرفية [6]

[6] *شاكرالقزوني ،محاضرات في اقتصاد البنوك مرجع سابق،ص ص'29،30*

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المبحث الثاني :عموميات حول القروض

تمهيد :

تعتبر القروض مصدر من مصادر التمويل سواء للأفراد أو المؤسسات أو الدولة، ويتم اللجوء إليها عند عدم كفاية الموارد الضرورية للقيام بمختلف الأنشطة ويترتب عن عملية الاقتراض أعباء من خلال تسديد القرض وفوائده

المطلب الأول:مفهوم القروض و مصادرها و أهميتها

تعريف القرض:هو عملية مالية يضع من خلالها المقرض "الدائن"مبلغ مالي تحت تصرف المقترض"المدين"بموجب عقد يتضمن كل من المدة، معدل الفائدة الضمانات، طريقة التسديد

كما تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة علي إن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و الفوائد

و من خلال هذه التعاريف نستنتج أن القرض مبني علي مجموعة من العناصر و هي الثقة ،عنصر الزمن ،سعر التسديد ،عنصر المخاطرة .[7]

مصادر القرض:

تتمثل في ما يلي :

- ✓ الإيداعات البنكية : منذ ظهور البنوك الخاصة بالإيداع و التخليص ظهرت الإيداعات البنكية التي تمول النشاطات الجارية المصرفية بحيث تشكل وسائل نقدية
- ✓ الورقة المصرفية :هي وسيلة قرض عندما أصدرت علي شكل خصومات بحيث لا تتداول إلا في فترة الخصم ثم تسدد في اجل الاستحقاق

[7] حلبوش كمال ،تمويل الاستثمارات ،علوم اقتصادية ،جامعة تلمسان ،2009،ص 32

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

- ✓ الحساب البنكي :أن العلاقة بين البنك و الزبون تكون مدونة في وثيقة كشف العمليات و لها قسمين احدهما للمدفوعات و الأخر للمسحوبات و يسمي الحساب ،بعد كل عملية تقارب ،بين الجانب الدائن و مجموع الجانب المدين
- ✓ السوق النقدية:تهدف هذه الأسواق إلى إجراء مفاوضات حول القروض و تتم بتقديم الزبون طلب يحدد مقدار القرض ليتلقى بعدها إشعار بالقبول أو عدم القبول لطلبه [8]

أهمية القروض البنكية :

- القرض يسهل تراكم رؤوس الأموال
- تساعد القروض علي زيادة في استخدام الموارد
- القروض تزيد من الدخل القومي و زيادة أرباح المنتجين
- القروض تحد من الاستثمار الخاص عن طريق رفع سعر الفائدة،و تشكل بذلك عنصر من عناصر الانكماش الاقتصادي
- القضاء علي القوي التضخمية ،ووضح أن مدى فعالية القروض في محاربة التضخم تتوقف قدرتها علي امتصاصها ،الزيادة في القدرة الشرائية التي كانت تخصص للإستهلاكات .
- محاربة البطالة في إتجاه دعم القدرة الشرائية و رفع الطلب الفعلي .
- القرض يسمح بإستعمال أفضل لرؤوس الأموال. [9]

[8] عبد المطلب عبد الحميد ،البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها ،الدار الجامعية للطبع ،طبعة الأولي ،ص 103

[9] رفقة المحجوب ،المالية العامة ،دار النهضة العربية للنشر ،طبعة الأولي ،1997،ص 487

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المطلب الثاني :أنواع القروض

يمكن تصنف القروض إلى قروض مضمونة و غير مضمونة و قد تكون الضمانات مادية أو شخصية الضمانات المادية تحتوي علي العديد من الأشكال كالسلع و الأوراق التجارية و هي المنقولة إما غير المنقولة كالعقارات و التي تفضلها البنوك في غالب الأحيان لسهولة تقيمها و تبات قيمتها .

إن الكلام عن أنواع القروض يرتبط بالسياسة الإستراتيجية في الإقراض و الذي يعتمد المصرف عليها و لهذا يمكن تقسيم القروض حسب القطاعات التي تمنح لها:

1) قطاع الخدمات، النقل، السياحة و الفنادق و المطاعم و المرافق العامة ...
2) قطاع الصناعة و الزراعة
3) قطاع التجارة العامة
4) قطاع الإنشاءات

كما يمكن ان تصنف حسب أجالها إلى:

1) قروض قصيرة الأجل
2) قروض متوسطة الأجل
3) قروض طويلة الأجل

و لكن التصنيف الشائع و المنتشر للقروض المصرفية هو:

1) الإئتمان المصرفي المباشرة و هو يمنح الائتمان من خلال دفع مبالغ نقدية مباشرة للمقرض
2) الإئتمان المصرفي غير المباشرة و هو النوع الذي لا يقدم من خلاله البنك أي مبالغ نقدية للمقترض و إنما يلتزم البنك اتجاه طرف ثالث بالدفع في حالة عدم التزام العميل المستفيد.[10]

[10] دريد كامل آل شيب ،إدارة البنوك المعاصرة ، دار المسيرة للنشر،طبعة الأولي ،2012 ،ص 196 ،197

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

الفصل الاول : البنوك و القروض

المطلب الثالث:منح القروض

يمر القرض بعدة خطوات قبل منحة بداية من دراسة ملف الطلب انتهاء بإبلاغ العميل بالقرار و هذه هي الخطوات التي تمر بها عملية منح القرض من طرف البنك:

1) البحت القروض و جذب العملاء:تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء و البحت عن القرض لتسويق القروض
2) تقديم طلبات الإقراض : تقدم علي نماذج الطلبات المعدة لذلك و يجب أن تكون صالحة لإدخالها في الحساب الآلي لتكوين بنك المعلومات
3) الفرز و التصور المبدئي :تبدأ عملية الفرز مباشرة بعد تقديم الطلبات للدراسة المبدئية للمقبولة منها ،بعد ذلك تبدأ عملية التحليل الائتماني و إجراء الاستعلام في ضوء سياسة الدولة المتبعة
4) التقييم:هذه الخطوة يتم تحديد نتائج التحليل و الاستعلام ووضع تقديم للمنافع و التكاليف وفقا لمعايير التقييم المعترف بها من طرف البنك
5) التفاوض:تعتمد هذه الخطوة علي البدائل المختلفة الممكن التفاوض عليها لمقابلة احتياجات العميل و ظروفه و احتياجات البنك و ظروفه كذلك ،و يتناول التفاوض عادة حجم القرض و مدته و ترتيبات خدمة العملية (القرض)
6) اتخاذ القرار و التعاقد:بعد عملية التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد بدون فرض شروط أخري
7) سحب القرض تنفيذ الالتزام التمويلي و المتابعة: هنا يتم سحب القرض من طرف العميل و يتم ذلك بمتابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية
8) استرداد الاموال (سداد القرض او تحصيله):يتم استرداد أموال البنك عند تاريخ استحقاق
9) التقييم اللاحق :هذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المسطرة تم تحقيقها و تحديد نقاط الضعف لتفاديها

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

10) بنك المعلومات :المتمثل في إدخال كل المعلومات السابقة الذكر في بنك المعلومات لاستخدامها في السياسات المستقبلية .[11]

المبحث الثالث: سياسة الإقراض البنكية

المطلب الأول :العناصر المحددة لمنح القروض

يعتمد الائتمان علي العديد من العوامل التي تؤثر علي سياسة منح الائتمان و هناك عوامل يمكن السيطرة عليها و أخري لا يمكن السيطرة عليها،حيت تلعب الإدارة العليا دور في وضع خطة إستراتيجية تحدد فيها السياسة الإقراضية للبنك ،و تختلف إدارة القروض من بنك إلى أخر وفقا للأهداف و مجال تخصص البنك و حجم رأسماله و البيئة المحيطة به بالإضافة إلى حجم البنك ،مكونات الأصول و الخصوم ،الربحية،سمعة البنك و غيرها من العناصر ويمكن تقسيم العوامل و العناصر التي تحدد طبيعة السياسة الإقراضية و هي:

المجموعة الأولي :العوامل الخاصة بالبنك

- المركز الائتماني للبنك
- السياسة الائتمانية للبنك و الهيكل الاقتصادي و سياسة البنك و أنواع القروض المطلوبة
- مستوي اتخاذ القرار في منح القروض و التسهيلات المصرفية و التوسع في استخدام التكنولوجيا
- تكاليف منح القروض و المصاريف الادارية الأخري و الجدوى الاقتصادية من منح القروض
- معايير منح التسهيلات الائتمانية ،شروط و إجراءات و خطوات الحصول علي التسهيلات الائتمانية

المجموعة الثانية:العوامل الخارجية

- التعليمات و التشريعات القانونية و الأنظمة والشروط الصادرة عن البنك المركزي
- العوامل الاقتصادية من رواج و كساد و أزمات اقتصادية
- العوامل السياسية و أهمها الاستقرار السياسي

[11] دريد كامل آل شيب،إدارة البنوك المعاصرة،مرجع سابق ،ص 104

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المجموعة الثالثة:العوامل الخاصة بالعملاء

- حداثة عمل الشركة أو العميل
- طبيعة العملاء و عدم توفر البيانات عن نشاط العميل
- درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك بسبب العميل
- تحديد أهلية المقترض و كفاءة أعماله و ملائمة المالية و شرعية وتمثيله لجهته
- مدي الإلتزام بمعايير القطاع الذي ينتمي إليه و السمعة الائتمانية للمقترض.[12]

المطلب الثاني :مخاطر الإقراض

مثل أي اقتصادية فان إدارة البنك تسعي الي تعضيم تروة الملاك ،و تتطلب هذه العملية إن يقوم البنك بعملية تقييم للتدفقات النقدية و المخاطر التي يتحملها البنك بسبب توجيه موارده المالية في مجالات التشغيل المختلفة ،و يلاحظ أن الاتجاه نحو زيادة الربحية ،كسوة من سمات العمل المصرفي ،تقتضي أن تقوم إدارة البنك بالإستثمار في موجودات تولد اكبر قدر ممكن من الربحية مع خفض الكلفة ،و لكي يحصل البنك علي ربح عالي يجب عليه أما إن يتحمل المزيد من المخاطر إن يخفض من تكاليف التشغيل ،بينما تعظيم التروة يتطلب أن تقوم إدارة البنك بتقييم و إيجاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول علي عوائد مرتفعة و المخاطر الناتجة عن ذلك

و رغم ان المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك ،تتجسد في المخاطرة الائتمانية ،و التي تنشأ بفعل عوامل متعددة ابرزها عدم رغبة المقترض في تسديد ما بذمتة من قروض و الإئتمانات او عدم قدرته تحقيق دخل مناسب لغرض إعادة القرض ،إلا أن هنالك مخاطر أخري مهمة اختلفت درجة الاتفاق حولها و هي:

1. مخاطر السيولة
2. مخاطر أسعار الفائدة
3. مخاطر التشغيل
4. مخاطر القدرة الإيفائية. [13]

---

[12] دريد كامل آل شيب،إدارة البنوك المعاصرة،مرجع سابق ،ص ص' 194،196

[13] *دريد كامل آل شيب،إدارة البنوك المعاصرة،مرجع سابق،ص 135*

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المطلب الثالث :الضمانات المقدمة عند منح القروض البنكية

مفهوم الضمان:الضمانات عبارة عن وسائل و أدوات لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة كإعسار المقترض او إفلاسه

كما يعرف علي انه عبارة عن تامين ضد الأخطار المحتملة فيما يتعلق بعمليات الإقراض للبنك و تمكنه من استرجاع كل جزء من أصل قرضه. [14]

أنواع الضمانات :

1. **الضمانات الشخصية** :ترتكز الضمانات الشخصية علي التعهد الذي يقوم بها الأشخاص و الذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم الوفاء بالتزاماته و يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن و نميز بين نوعين من الضمانات شخصية :
   - الكفالة:يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ الالتزامات المدين تجاه البنك إذا لم يفي بالتزاماته و نظرا لأهميتها ينبغي إن تكون واضحة في كل جوانبها (موضوع الضمان ،مدة الضمان ،الشخص المدين،حدود الالتزام)
   - الضمان الاحتياطي:يعرف علي انه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه علي تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة احد الموقعين غليها علي تسديد .[15]
2. **الضمانات الحقيقة**:يرتكز هذا النوع من الضمانات علي الأصول أي الممتلكات (السلع و التجهيزات ،العقارات ...)يصعب تحديدها يقدمها المقرض للبنك كرهن لضمان حالة عدم تسديد دينه و يجب ان يحرر هذا العقد علي ورقة رسمية تبين جميع شروط هذه العملية و من بين هذه الضمانات :

---

[14] **زياد مخان محفوظ جودة "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"،دار وائل،د ب،د س، ص 102**

[15] **طاهر لطرش ،تقنيات البنوك،دار المطبوعات الجامعية،طبعة الثالثة ،سنة 2004 ،ص 166**

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

- ✓
- ✓ الرهن الحيازي :هو مجرد عقد يقدم بموجبه الدائن عقارا ليضمن الوفاء بدينه و ذلك ما يسمي "بعقد رهن الحيازي العقاري"حيت انه عبارة عن تامين يسمح للدائن بتملك العقار و الحصول علي الفوائد إلى غاية انقضاء الدين و تقسيم الرهن الحيازي الي :
  - رهن المحل التجاري
  - رهن المعدات و الأدوات
  - رهن وسائل النقل
  - رهن ورقة مالية
- ✓ الرهن العقاري:هو عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا علي العقار لوفاء دينه و يمكن له بمقتضاه ان يستوفي دينه من تمن العقار من أي شخص كان متقدما في ذلك الدائنين التالين في المرتبة و هذا حسب المادة 882 من القانون الجزائري .[16]

[16] طاهر لطرش ،مرجع سابق،ص166

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

الفصل الثاني : تمويل الاستثمار و اتخاذ القرار الاستثماري

تمهيد:

يعتبر الاستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور المؤسسات و كذا الاقتصاد العام لأي مؤسسة ما ، أوفي بلد معين ، كما يسمح بخلق مناصب شغل جديدة ، كما يعتبر الاستثمار الآلية الفعالة في تقدم الإقتصاد ، و على هذا الأساس ارتأينا التقسيم التالي :

- المبحث الأول :مفهوم و أهمية و أنواع الإستثمار في المؤسسة .
- المبحث الثاني : أساسيات حول التمويل .
- المبحث الثالث : التمويل و إتخاد القرار الإستثماري.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المبحث الأول :مفهوم و أهمية و أنواع الإستثمارات في المؤسسة

حتى تستطيع المؤسسة الإقتصادية مزاولة نشاطها بشكل عادي , وجب عليها اتباع الطرق المثلى في اختيار الإستثمارات و كذا تحديدها , بما يكفل لها الفعالية و الكفاءة في العملية الإستغلالية .

المطلب الأول :مفهوم الإستثمار

تعددت و اختلفت مفاهيم الإستثمار فمنها ما يلي :

-الإستثمار هو التخلي عن مبلغ حاضر و أكيد على أمل الوصول على عوائد مستقبلية يقود هذا التعريف الى ابراز جانبين :

- التحكم بين الحاضر و المستقبل ''عامل الزمن''
- رهان مرتبط بحالة عدم التأكد'' المخاطرة

- **حسب عبد العزيز فهمي هيكل :**

الاستثمار هو استخدام الأموال الحاضرة لتوليد المستقبل . [17]

- **حسب بيير كانسو : pierre conso**

قرار الإستثمار يتميز بأية آلية مالية تتدخل على فترات متتالية بعد فحصها نستطيع تحليل مختلف المعالم التي تعرف عملية الإستثمار . [18]

[17] **العزيز فهمي هيكل ،اساليب تقييم الاستثمار ،بدون طبعة،سنة 1985،ص288**

[18] Pierre consom .la gestion financier de l'entreprise France.deuxieme éditon.1973.p :73

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المطلب الثاني :أهمية و خصائص الإستثمارفي المؤسسة الإقتصادية

ان للإستثمارات أهمية بالغة تعود على المؤسسة كخلية انتاج و على المجتمع بصفة عامة و نميز أهمية الإستثمار حسب القطاعات كما يلي :

1. أهمية الإستثمار اقتصاديا و تكنولوجيا:

- الزيادة في رأس المال الحقيقي و رأس المال المجتمع ,
- تكوين رأس مال ثابت,
- توسيع الإنتاجية في المؤسسة,
- تضخيم رأس المال السلعي,
- ضمان تحقيق استهلاك مستقبلي أكثر.

2. أهمية الإستثمار محاسبيا و ماليا:

- الحصول على أملاك و قيم دائمة ملموسة و غير ملموسة ,منقولة و غير منقولة,
- الحصول على عوائد أحسن في المستقبل, و الرفع من القيمة السوقية للمؤسسة.

و كما ذكرنا سابقا فانه مهما كان التصنيف الذي ينتمي اليه أي مشروع استثماري بإمكانه أن يتميز بالخصائص التالية :

- إيرادات المشروع الإستثماري
- نفقات الإستثمار
- مدة الحياة
- القيمة الباقية [19]

[19] *حلبوش كمال الدين ،تمويل الاستثمارات ،كلية التجارة،جامعة تلمسان،دفعة 2008َ،ص 54*

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المطلب الثالث :أنواع الإستثمار

حسب سولينك(soulnik)فإن هناك أربعة أنواع كبرى و هي :

1. استثمار التبديل أو التحديث :هذه الإستثمارات تهدف إلى تبديل تجهيزات قديمة ,و الحصول على المزيد من الإنتاجية و على بديل فيما يخص موارد التموين كما يهدف إلى تخفيض التكلفة بتكييف الآلية أي تطوير جهاز الإنتاج أو الخدمات و تحديثه للتقليل من العمالة الإضافية.

2. استثمار التوسيع :تهدف هذه الإستثمارات إلى زيادة القدرة على الإنتاجية لدى المؤسسة في الخط الإنتاجي المردود أصلا لدى المؤسسة أو الخط الخدماتي مثلا :شراء أنواع أخرى في الآلات,فتح خط جديد للمبيعات ,شراء آلة جديدة تضم الآلات الأخرى الموجودة

3. الإستثمارات الإستراتيجية :ينتج هذا النوع من الاستثمارات في نظرة إستراتيجية لدى المؤسسة و نجد ما في هذا النوع من الاستثمارات:

- تطوير أنواع جديدة من خطوط الإنتاج ,
- إقتناء منتجات تكنولوجية غير متحكم فيها,
- شراء اتحاد مع المؤسسات الأخرى و هذا في إطار عمليات التكامل الأفقي أو الرأسي,
- مصاريف حول بحوث التنمية و التطور.

4.الإستثمارات الأخرى : نجد في هذه النوع من الاستثمار :

- استثمارات ذات الطابع التنظيمي (الإجباري).
- استثمارات الرفع من الأمن بالعمل.
- استثمارات إنسانية ذات طابع اجتماعي.
- برامج التوظيف.[20]

[20] ***حلبوش كمال الدين ،تمويل الاستثمارات،نفس المرجع السابق،ص 60***

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

الفصل الثاني : تمويل الاستثمار و اتخاذ القرار الاستثماري

المبحث الثاني :أساسيات حول التمويل

يعتبر التمويل عصب المؤسسة و الطاقة المحركة لجميع الوظائف والأعمال فبدونه تبقى خطط المؤسسة على الورق دون تنقيد حيث تحتاج المؤسسات إلى توفير الأموال اللازمة من أجل القيام بالتجهيزات و التسيير ورث الأصول الثابتة و الأصول المتداولة.

المطلب الأول :مفهوم التمويل و أنواعه

الفرع الأول :مفهوم التمويل

لقد أعطيت تعاريف عديدة للتمويل نذكر منها :

يعرف التمويل على أنه مجموعة من الأسس و الحقائق التي تعامل في تدبير الأموال و كيفية إستخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو منشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية.

يعتبر تمويل كل المصادر الضرورية لإنشاء مؤسسة وضمان سير نشاطها و كدا توسيعها أي كل الموارد التي تجعل الشركة تنتج أكثر في ظروف أحسن مما يجعلها قادرة على تحقيق تدفقات نقدية.

التمويل هو أسلوب للحصول على المبالغ النقدية اللاّزمة لرفع أو تطوير مشروع ما

أنواع التمويل:الفرع الثاني

يمكن النظر للتمويل من عدة زوايا و التي ترصد من خلالها أنواع التمويل:

1.من زاوية المدة التي يستغرقها :

- تمويل قصير الأجل :و يقصد به الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة بالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور و شراء المواد و التوسع الموسمي و غيرها من المدخلات اللاّ زمة لإتمام العملية الإنتاجية و التي يتم تسديدها من الحصيلة المنتظرة للفعاليات الجارية نفسها .

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

- تمويل متوسط الأجل : و تتراوح مدته من سنتين إلى خمسة سنوات موضوعة في الغالب و يخص تمويل المشتريات و المعدات و الآلات الخاصة بالربحية و المنتظرة من هذا التمويل و التي يتعين على وفاء القرض .
- تمويل طويل الأجل : ينشأ من طلب الأموال لتكوين رأس المال الثابت و تزيد مدته عن خمس سنوات مثل عمليات التوسيع.

2.من زاوية مصدر الحصول عليه : و يقسم إلى :

- تمويل ذاتي : التمويل الذاتي هو وسيلة تحويلة جد هامة و هي أكثر استعمالا بحيث يسمح لتميل نشاطها الإستغلالي بنفسها دون اللّجو إلى أي عمل آخر .
- تمويل خارجي : يكون هذا التمويل بلجو المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية أو عن طريق زيادة رأسمالها بطرح أسهم جديدة في السوق.

3.من زاوية الغرض الّذي يستخدم من أجله :

- تمويل الإستغلال : يصنف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الإحتياطات و المعاملات قصيرة الأجل و التي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة .
- تمويل الإستتمارات: و يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة و توسيع الطاقة الحالية للمشروع لإقتناء الآلات و التجهيزات و ما يليها من العمليات التي تؤّي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع . [21]

[21] ***د.يوسف حسن يوسف,التمويل في المؤسسات الاقتصادية,دار التعليم الجامعي الاسكندرية ،سنة 2012، ص ص211 ،212***

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المطلب الثاني :التمويل الداخلي للإستثمار

يمكن تعريف التمويل الداخلي على أنه امكانية المؤسسة تمويل نفسها بنفسها سواء عن طريق الأموال المتولدة عن العمليات الجارية للمؤسسة ،أو عن طريق الأموال التي تتحصل عليها مصادرها الخاصة ،أي الّتي تصنعها تحت التصرف عند الإنشاء ، حيث يمكن إدراج أهم المصادر الداخلية للإستثمار فيما يلي :

1- أموال جماعية : هي الأموال التي يحضرها الشركاء في بداية الإنشاء، غير أنّ هذه الأموال توضع تحت تصرف الشخص المعنوي بصفة دائمة ،و يطلق عليها اسم رأس المال.

2- أموال فردية : هي التي يضعها الفرد في المؤسسة التي أنشها حديثا ،و توضع تحت تصرف الشخص المعنوي بصفة دائمة ،و هي حالة المؤسسات الفردية أي الأموال التي خصصها التاجر الفرد من أمواله الخاصة سواء عند الإنشاء ، أو عند رأس مال المؤسسة ،و هذا بهدف التمييز بين أموال الشخص الطبيعي و بين أموال الشخص المعنوي(المؤسسة).

3- علاوات المساهمين :تكون عند إصدار المؤسسة أسهم جديدة للإكتتاب بحث تعرضها بسعر أو بقيمة سوقية أعلى من قيمة الأسهم التي اشترتها من قبل .

4- الإحتياطات : تعتبر من الأموال المجمعة من طرف المؤسسة ،فهي تمثل نتائج السنوات السابقة الموجبة التي بقيت تحت تصرف المؤسسة بصفة مؤقتة حيث يمكن تصنيفها انطلاقا من عدة معايير :

4-1. احتياطات اجبارية : و هي يحددها القانون التجاري الجزائري و قدرت بنسبة 5% من النتيجة الصافية و لا تتعدى نسبة 10% من رأس المال و لا توزع على أصحاب المؤسسة .

4-1. احتياطات غير الزامية : تتمثل بمحض إرادة المساهمين أو الشركاء و هي غير إلزامية .

5- الإعلانات :هي جميع الأموال الّتي تتحصل عليها المؤسسة من أجل مواجهة التكاليف المختلفة سواء المتعلقة بالإستثمار أو الإستغلالهذه الإعلانات يكون مصدرها جهة لها وصيّة مع المؤسسة أو جهة غير وصيّة ، فهذه الإعلانات عموما توجد لتمويل الإستثمار.

6- فرق إعادة التقدير : باعتبار وجود التضخم فإنه لا بدّ من إعادة التقدير للإستثمار وذلك إستنادا لإسعار السوق،فإنّ هذه الزيادة يمكن بها تمويل الإستثمار حيث تعتبر مصدر من مصادر التمويل الدّاخلية .

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

7- الإهتلاكات : هي تناقص القيمة المحاسبية لأصل من الأصول الناتجة عن إستعماله أو عن الزمن أو عن التطور التكنولوجي أو آثار أخرى و عليه نقول أنه من وسائل التمويل الدّاخلي.[22]

[22] ناصردادي عدوان،تقنيات مراقبة التسيير،دارالمجموعة العمة،الجزائر،سنة2000،ص24،23

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المطلب الثالث :التمويل الخارجي للإستثمار

يكن تعريفه علئ أنه مختلف الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادر خارجية لتغطية تكاليفها في حالة عجز الموارد الداخلية ،أو في حالة إستعمال الموارد الخارجية يكون أقل تكلفة.

الديون :هي مجموع الديون التي تتعلق بنشاط المؤسسة ابتداء من الديون على الاستثمارات وعلى مختلف المخزونات بالإضافة إلى الموردون وأوراق الدفع،وغير ذلك أما بالنسبة للقروض الموجهة لتمويل الاستثمار :هي تلك العمليات التي تقوم فيها المؤسسة لفترات طويلة للحصول على الإنتاج ومعداته و إما على عقارات مثل المباني الصناعية و التجارية و الإدارية ،وعليه فالاستثمار هو إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل ،ويكون عادة مرة واحدة بينما العوائد تكون متقطعة وتتدفق خلال السنوات لعمر الاستثمار و التي يتم تصنيفها كما يلي :

1.عمليات القروض الكلاسيكية لتمويل الإستثمار :

وتتمثل في قروض متوسطة الأجل و قروض طويلة الأجل وتنقسم إلى :

- قروض متوسطة الأجل :وتوجه لتمويل الإستثمارات التي لا يتجاوز عمر إستعمالها سبعة سنوات متل :الألات،وسائل نقل
- قروض طويلة الأجل :وتوجه لتمويل الإستثمارات التي يتجاوز عمر استعمالها سبعة سنوات ويمكن أن تمتد إلى العشرين سنة مثل :الأراضي و المباني.

2.الإئتمان الإيجاري :و هو فكرة حديثة التجديد وجا للتخفيف من أعبا المؤسسة عند قيامها بالإستثمار للمرة الأولى وهو قيام البنك بكراء أو تأجير آلات ومعدات,و أي أصول مادية أخرى اللتي يختارها المستأجر لمدّة معينة مقابل دفع أقساط تسمى ثمن الإيجار.[23]

[23] *حلبوش كمال الدين ،تمويل الاستثمارات، نفس المرجع السابقَ ،ص98*

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المبحث الثالث :التمويل و إتخاد القرار الإستثماري

ينصّب اهتمام متخذي القرارات الإستثماري على كيفية توظيف الأموال المتاحة توظيفا أمثلا بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها من خلال إختيار أحد البدائل المتاحة الملائمة و تحقيق أهداف المستثمر بالإعتماد على معلومات و تحليلات لمختلف العوامل بكل بديل .

و عليه قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين تطرقنا في الأول إلى معايير تقييم ربحية الإستثمار أما الثاني فقد تطرقنا إلى متطلبات الوصول للقرار الإستثماري.

المطلب الأول :معايير تقييم ربحية الإستثمارات

يمكن التطرق إلى كّل هذه المعايير على حدى به و الإختلاف من خلال ذكر أهم المميزات و العيوب حيث هناك نوعين من المعايير المستخدمة يمكن إجمالها فيما يلي :

1.معايير التقسيم البسيطة :

تتميز هذه المعايير بسهولة الحساب و عدم أخذها بعين الإعتباركل من معاملات الخصم للتّدفقات النقدية الداخلية و الخارجية,و تأثيرات الزمن و التضخم و تندرج هذه المعايير فيما يلي :

1.1 معايير المعدل المتوسط للعائد (المعيار المحاسبي) :هو عبارة عن النسبة المئوية بين متوسط العائد السنوي(متوسط الربح السنوي) إلى متوسط التكاليف الإستثمارية الأولية.

2.1 معايير فترة الإسترداد : وهي تلك الفترة التي يستطيع المشروع إسترداد الأموال المستثمرة فيه أو الفترة التي عندها يتحقق التساوي بين التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية،و يحدد عادة حدّ أقصى لفترة الإسترداد يسمى بفترة القطع(الفترة المتعلقة بالإسترداد) القصوى، حيث نعطي الأفضلية للمشروع الّذي يتميز بفترة إسترداد أقل.

3.1 نسبة العوائد إلى التكاليف : هو إيجاد نسبة التدفقات النقدية الداخلية (العوائد) إلى التدفقات النقدية الخارجية(التكلفة الإستثمارية و التشغيلية) طول العمر الإقتصادية للمشروع و بدون خصم هذه التدفقات، و

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

يفترض أن تكون حصيلة النّسبة.فيما بين التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية قيمة موجبة كي يكون المشروع مجديا.[1]

4.1 نقطة التعادل :هي النقطة التي تساوي عندها حجم قيم الإرادات مع حجم قيم إجمالي التكاليف التشغيلية المنفقة لتحقيق ذلك الحجم من الوحدات المنتجة.

5.1 تحليل الحاسبية : وهي مدى استجابة المشروع المقترح للتغيرات التي تحدث في أحد المتغيرات أو العوامل المستخدمة لتقييمه،أو مدى حساسية المشروع للتغيير الّذي يطرأ على العوامل المختلفة التي تؤثر على المشروعات مثل تغيير حجم الإستثمارات ،سعر بيع الوحدة.[24]

[24] ***كاظم جاسم العيساوي ، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات ،دار المناهج العراق،الطبعة الأولى,سنة 2001،ص 193 .***

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

1.معايير التقييم الحركية :

توجدثلاث طرق رئيسية لقياس ربحية المواد المخصصة لمشروع معين بأسلوب التّدفق النّقدي المخصوم و ذلك لتقدير قوة الكسب للموارد المخصصة للمشروع و الطرق الثلاثة :

1.1 طريقة صافي القيمة الحالية : و يقصد بالقيمة الحالية كم يساوي مبلغا ما حاليا يتدفق في المستقبل في سنة أو سنوات لاحقة .و يمكن التعبير عنه بالصفة التالية :

صافي القيمة الحالية=القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية–القيمة الحالية للتدفقات الخارجية

2.1 معيار معدل العائد الداخلي :هو معدل الخصم الذي يخفض صافي القيمة الحالية إلى الصفر و يعطى بالعلاقة التالية :

التكلفة الإستثمارية الأولية =القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية

3.1 دليل الربحية :هو نسبة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجية و تعطى بالعلاقة التالية :

معيار دليل الربحية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية÷القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجية . [25]

[25] ***عبد الغفار حنفي ،الإدارة المالية المعاصرة ، المكتب العربي الحديث،فلسطين ،طبعة 1993،ص35***

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المطلب الثاني :متطلبات الوصول إلى قرار إستراتيجي

إنّ الوصول إلى القرار الإستثماري يتطلب بيانات ضرورية و التي ستبين بعضها في الفرعين المواليين.

الفرع الأول : النفقة الأولية

يقصد بالنفقة الأولية للإستثمار مجمل التكاليف الإستثمارية اللاّزمة لإنشاء مشروع استثماري و الّتي تتفق مع بداية المشروع إلى أن يصبح يحقق تدفقات نقدية ,و تتضمن النفقة الأولية للإستثمارات عدد كبير من النفقات منها :

- النفقات المتعلقة بشراء الأصول الأولية الثابتة كالأراضي ,المعدات ,الآلات.
- النفقات المتعلقة بالشراء كنفقات النقل,التركيب...
- النفقات المتعلقة باللّدراسات التمهيدية للمشروع.
- النفقات المعنوية المترتبة عن إنشاء المشروع الإستثماري.
- رأس المال اللّازم لتشغيل المشروع مع بداية انطلاقه فقط.

و من أهم الأساليب المتبعة في تحديد النفقة الأولية للإستثمار نذكر ما يلي :

1.في حالة وجود قيمة متبقية للمشروع الإستثماري في نهاية حياة المشروع يجب أن تطرح القيمة البيعية من النفقة الأولوية للإستثمار في نهاية حياة المشروع الإستثماري لإننا سوف نسترجع مبلغ القيمة المتبقية في آخر الفترة و تضاف لصافي التدفقات.[26]

2.في حالة وجود بديل آخر :قد يترتب عن إنشاء مشروع إستثماري جديد محل مشروع قديم ,حدوث التخلي عن الأصول الخاصة بالمشروع القديم .إنّ التخلي عن الأصول القديمة يكون بأسلوبين :

- ✓ الحصول على ربح من جرا بيع الأصول القديمة و عليه يجب أن تخضع هذه الأرباح للضريبة و تعتبر تكلفته و بالتالي تضاف للإنفلق المبدئي للإستثمار .

---

26 .ناظم محمد نوري و آخرون، أساسيات الإستثمار الفني و المالي ، عمان، طبعة الاولى ،ص304

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

- ✓ الحصول على خسارة و هذا يعمل على ميزة ضريبية و بالتالي يجب أن تحدف هذه الميزة الضريبية من الإنفاق المبدئي.[27]

الفرع الثاني :التدفقات النقدية المتولدةثم المشروع و معدل الإستثمار

التدفقات النقدية هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات و النفقات الناتجين عن المشروع الإستثماري,وبإدخال التأثر الضريبي تصبح التدفقات النقدية الصافية و التي نرمز لها(A) ويتم حسابها بعدة طرق منها :

$$A=(R-D)(a-T)+dot=y(1-t)+dot=B+dot$$

R:مجمل الإيرادات

D:مجمل النفقات بما فيها مخصصات الإهتلاكات و المؤونات

T:النتيجة الإجمالية قبل الضريبة

B:النتيجة الإجمالية بعد الضريبة

t:معدل الضريبة على دخل المؤسسة

معدل إستحداث الإستثمار :يرتبط معدل الإستحداث كون قرار الإستثمار دون إستحداث أمر غير مستحب,و القيام به أمر بسيط حيث نكتفي بجميع التدفقات النقدية المتولدة عن الإستثمار.

إن هدا الإستخدام ناقص من الناحية الإقتصادية كونه يهمل عنصر هام هو الزمن,و بالتالي تظهر ضرورة إضافة معدل إستحداث نسميه معدل خصم الفائدة أوالمصطلح المالي :تكلفة رأس المال عند إتخاد القرار الإستثماري

إنّ إعتبار معدل الإستحداث أهم مراحل الوصول إلى قرار استثماري يرتبط ب :

- لا يأخد بعين الإعتبار الخسارة المتمثلة في تدهور القدرة الشرائية للنقود مع مرور الزمن بسبب التضخم
- يهمل العوامل الكيفية إذ يهتم بالعوامل الكمية فقط

[27] .ناظم محمد نوري،المرجع نفسه،ص305

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

- عند إستخدام الجدول المالي للإستحداث نفترض أنّ التدفقات الداخلية أو الخارجية تحدث في نهاية الفترة.[28]

[28] نوري كاظم ، نفس المرجع السابق ،ص305

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

الفصل الثاني : تمويل الاستثمار و اتخاذ القرار الاستثماري

خلاصة الفصل :

نستنتج مما سبق أنّ عملية تمويل الاستثمارات في المؤسسة الاقتصادية تتعدد و تتنوع و هذا حسب شكل العملية التمويلية المطلوبة و كذا طبيعة المؤسسة الطالبة للقرض، و من خلال هذا الفصل نقول أن العملية التمويلية تبحث عن الإحتياجات المالية اليومية للمؤسسة و في المصادر التمويلية بالكمية المناسبة و التكلفة الملائمة و الّسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري.

هناك عدة تعاريف للبنك الوطني الجزائري , لكن بصفة عامة نقول , يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال , كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

المطلب الأول:مراحل تطور النظام البنكي بالجزائر

سنتطرق في المطلب إلى مراحل التي مر بها النظام المصرفي الجزائري و هي ثلاثة:

1. المرحلة الاستعمارية

كانت الجزائر خلال الاستعمار الفرنسي قد عرفت نظاما بنكيا تابعا للنظام المالي و النقدي الفرنسي أي انه يخدم المصلحة الفرنسية و كان الأمر ينطبق على الخزينة العامة التي كانت تجمع الموارد الجبائية من الشعب الجزائري و إعادة توزيعها إلى المعمرين الأجانب، ظهرت في الجزائر منذ 1830م شبكة من البنوك عددها اكبر من ذلك الذي نجده في المستعمرات الفرنسية الأخرى كبنوك خاصة و أخرى تابعة للقطاع العام بالإضافة لفروع البنوك الفرنسية لكن تابعة لفرنسا، و في 1851م تأسس بنك الجزائر برأس مال قدره ثلاث ملايين 3000.000 فرنك فرنسي، لكن في 1900م اتخذت السلطات الفرنسية إجراءات جذرية بشأنه و ذلك في تغيير اسمه الذي أصبح بنك الجزائر و تونس و الأمر لم يبقى هكذا فبعد استقلال تونس في 1956م عاد اسمه كما كان في السابق و غداة استقلال الجزائر أصبح يعرف بالبنك المركزي الجزائري.[29]

[29] شاكر القزوني : محاضرات في اقتصاد البنوك،مرجع سابق،ص 49

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

.2مرحلة الاقتصاد المخطط

تميز باسترجاع الدولة لسيادتها و استقلالها الاقتصادي و النقدي، لكن وجدت الجزائر نفسها مباشرة بعد الاستقلال في أزمة مالية خانقة متمثلة في تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى إنشاء بنك مركزي و إصدار عملة وطنية .

في هذه المرحلة فان الجهاز المصرفي الجزائري كان يعمل بآليات النظام المخطط و التي تقتضي أن تكون جميع البنوك مملوكة للدولة إلى جانب أن آليات تسيير البنوك يغلب عليها الطابع الإداري، ذلك أن العلاقة بين البنك المركزي و الخزينة العامة كانت علاقة تبعية إذ تجد أن البنك المركزي كان مجبرا في غالب الأحيان على تمويل العجز الميزاني مما حول البنك المركزي إلى مجرد أداة إصدار

النقود ، وكذلك علاقة البنوك بالمؤسسات العمومية هي علاقة تبعية إذ نجد أن هذه البنوك كانت مجبرة على تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية دون أن يكون لها الحق في رفض هذا التمويل ، مما أدى بالبنوك إلى عدم القدرة على استرجاع قروضها لان المؤسسات العمومية كانت في الغالب تعاني من العجز هذا الواقع جعل لهدا الجهاز المصرفي الجزائري أنه يتميز بالجمود والتأخر في تنفيذ العمليات إلى جانب البيروقراطية في تنفيذ المعاملات. [30]

3 مرحلة الإصلاحات النقدية

تأتي هذه الإصلاحات بعد التعارض القائم بين اعتبارات تمويل التنمية وأولويتها ودلك وفقا لآليات وشروط تتحدد أصلا بآليات وأهداف التنمية ذاتها، وقد دفع هذا الأمر السلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على النظام البنكي، هدفها إعطاء الأدوات الضرورية للعمل كمؤسسة تجارية ولكن إصلاح النظام البنكي بمعزل عن إصلاح النظام الاقتصادي ككل لا جدوى من ورائه باعتبارهما مما يعتمدان على فلسفة

واحدة، ولهذا كان التدرج في إصلاح النظام البنكي يتصل إلى صورته الراهنة تكيفا مع الإصلاحات الشاملة للاقتصاد الوطني. [31]

---

[30] القانون المتعلق بإنشاء البنك المركزي رقم 114/62 المؤرخ في 1962/12/13

[31]) شاكر القزوني ، محاضرات في اقتصاد البنوك،مرجع سابق،ص 62

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المطلب الثاني: نشأة البنك الوطني الجزائري.

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها و التشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج ,إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك و من خلال المادة السابعة ,سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة و يمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970 , أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة ,حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة ,التجارة ,الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

كما انه من الممكن أن تقوم بـ:

- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.
- تمويل التجارة الخارجية.
- قبول الودائع بكل أشكالها.
- إعطاء قروض و تسبيقات بدون أو بضمانات .
- التدخل في العمل الصرف الآني أو الآجل.
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.
- الإمضاء، خصم و شراء أو اخذ في محفظة كل الأوراق التجارية و كل السندات كسندات الخزينة العمومية...الخ.

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم ,تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 ل 12 جانفي 1988 و قانون 88-119 ل 21 جوان 1988 و قانون 88-177 ل 28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري.

و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار **ب و ج** و بقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شي غيفارة و حددت مدته ب 99 سنة ابتداءا من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

و ينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري و الذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم ,قيمة كل سهم مليون دج و مقسمة بين :

- حصة من 1 إلى 350 مكتتب فيها من صندوق المساهمة" وسائل الإنتاج
- من 351 إلى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " المناجم, المحروقات ".
- من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية".
- من 901 إلى 1000 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات المختلفة[32].

[32] وثائق من البنك

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

الفصل الثالث دراسة حالة التطبيقية لملف طلب قرض البنك الوطني الجزائري

المطلب الثالث:تعريف البنك الوطني الجزائري (BNA)

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم SOCIETE PAR ACTIONS تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري و بالضبط في 1966/06/13 حيث أنه في عهد الاستعمار كانت في الجزائر بنوك أجنبية التي كانت تمارس نشاطها في الجزائر وهي:

* القرض الصناعي و التجاري CIC.

* بنك باريس و الدول الهولندية BPPB

* البنك الوطني من أجل الصناعة و التجارة في الجزائر BNCIA

* القرض الجزائري التونسي CFAT

و قد توسع البنك كثيرا و اتسعت فروعه حيث تم تأسيس البنك الوطني الجزائري بالمدية وفقا لقانون 88-01 بتاريخ 1988/01/12 وتم إدراج ذلك في القانون التجاري الجزائري وفقا لقواعد خاصة مطبقة على البنوك والقرض و تم تعديل هذا القانون و كان آخر تعديل في 1993/04/12 رقم 93-08 وتم إبراز القوانين في نصوص و مقررات خاصة بالبنوك(LES STATUES ET LES TEXTES SUBSEQUENT) كما أن البنك BNA يقوم بنشاطات عديدة لكونه بنك للوديعة (BANQUE DE DEPOT) و أيضا يقوم بعمليات التبادل والقروض في اطار تشريعات وأنظمة منصوص عليها كذلك يقوم باستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الأفراد وللبنك تسمية خاصة وهي البنك الوطني الجزائري والذي تم كتابته في شكل مبسط (ب-و-ج)

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

(BNA) حيث أن هذه التسمية تتواجد في جميع الوثائق المتعلقة بالبنك كالوسائل والفواتير والإعلانات كما أن هذه التسمية تتبعها شركة أسهم SOCIETE PAR ACTIONوحددت مدة حياة هذه المؤسسة بـ 99 سنة وهي ثابتة و ليبدأ الحساب بداية من اليوم الذي تم الحصول فيه على رقم خاص بالسجل التجاري ويقدر رأس مال البنك حاليا بـ 14 مليار و 600 مليون دينار حاليا وهو ناتج عن قرار المجلس الوطني للتخطيط(CONSEIL NATIONAL DE PLANIFICATION) (1)

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

الفصل الثالث دراسة حالة التطبيقية لملف طلب قرض البنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: مهام و أهداف البنك الوطني الجزائري

المطلب الأول: مهام نشاط البنك.

البنك الوطني الجزائري يقوم بنشاطات متعددة أهمها :

1) استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الاشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول آجال الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات (وتتم عمليات الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين).
2) استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك و المتعلقة بعمليات التوطيد domiciliation والتحصيل le virement ورسالة القرض وجميع عمليات البنك.
3) يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة .
4) يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.
5) توزيع رؤوس الأموال للأفراد و مراقبة استعمالها.
6) اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي تتم دفعها مباشرة من طرف المدين.
7) يقوم بجمع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم/شراء أوراق تجارية /وصولات (BON) الدفعات المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين LES COLLECTIVITES PUBLIQUES الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول الى أمر ناتج عن العمليات الصناعية

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

والتجارية والزراعية أو المالية وكذلك العمليات التي تتم عن طريق هيئات وإدارات عامة تتفاوض في وضع بعض الابعاد و إعادة خصم القيم .

8) يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الاخرى.

9) التمويل بشتى طرق عمليات التجارة الخارجية:

- استقبال في شكل وديعة مبالغ السندات LES TITRES.
- استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع و الخاصة بالسفتجة، سند الأمر ،شيك، فواتير، أو وثائق أخرى تجارية و مالية)

10) يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع و كذلك الأوراق العامة كالأسهم، السندات، و خصوصا القيم المنقولة.

11) يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لآجل كذلك عمليات تعاقد من أجل الإقراض و الاقتراض.

12) قبول جميع العمليات المتعلقة بتظهير الاعتمادات المستندية، ضمان تنفيذ جيد للعقد نهاية جيدة لعملية التسديد، مراقبة جميع العمليات من البداية ،يؤمن خدمات المؤسسات الاخرى و المتعلقة بالقرض.

13) اكتساب أموال من العمليات التالية:البيع, الإيجار وجميع العمليات المنقولة والغير المنقولة التي تخصص نشاط البنك أو المتعاملين معه.

14) البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

15) البنك الوطني الجزائري BNA يعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحسابه أو لحساب أطرافه لوحده أو مع شركائه في جميع الاعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه لذلك يقوم بإنجاز الأعمال المرتبطة بأهدافه في اطار تنظيمي بالإضافة الى عدة خدمات أخرى متعددة الأنواع :

- كفتح الحسابات و منح الشيكات .
- خدمة التعهدات أو الاتفاقيات.
- تأجير الخزائن الحديدية.
- طلب معلومات اقتصادية من البنوك.

المطلب الثاني: أهداف البنك الوطني الجزائري

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.
- إدخال تقنيات و وسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية.
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض و جذب الودائع...إلخ.
- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
- لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.[33]

[33] وثائق من البنك

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

تتمثل هذه الهيئات العليا و العملية طبقا للتنظيم الداخلي للبنك و تمثل بالشكل التالي:

الشكل (2) يمثل الهيئات العليا و العملية في البنك مأخوذة من الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

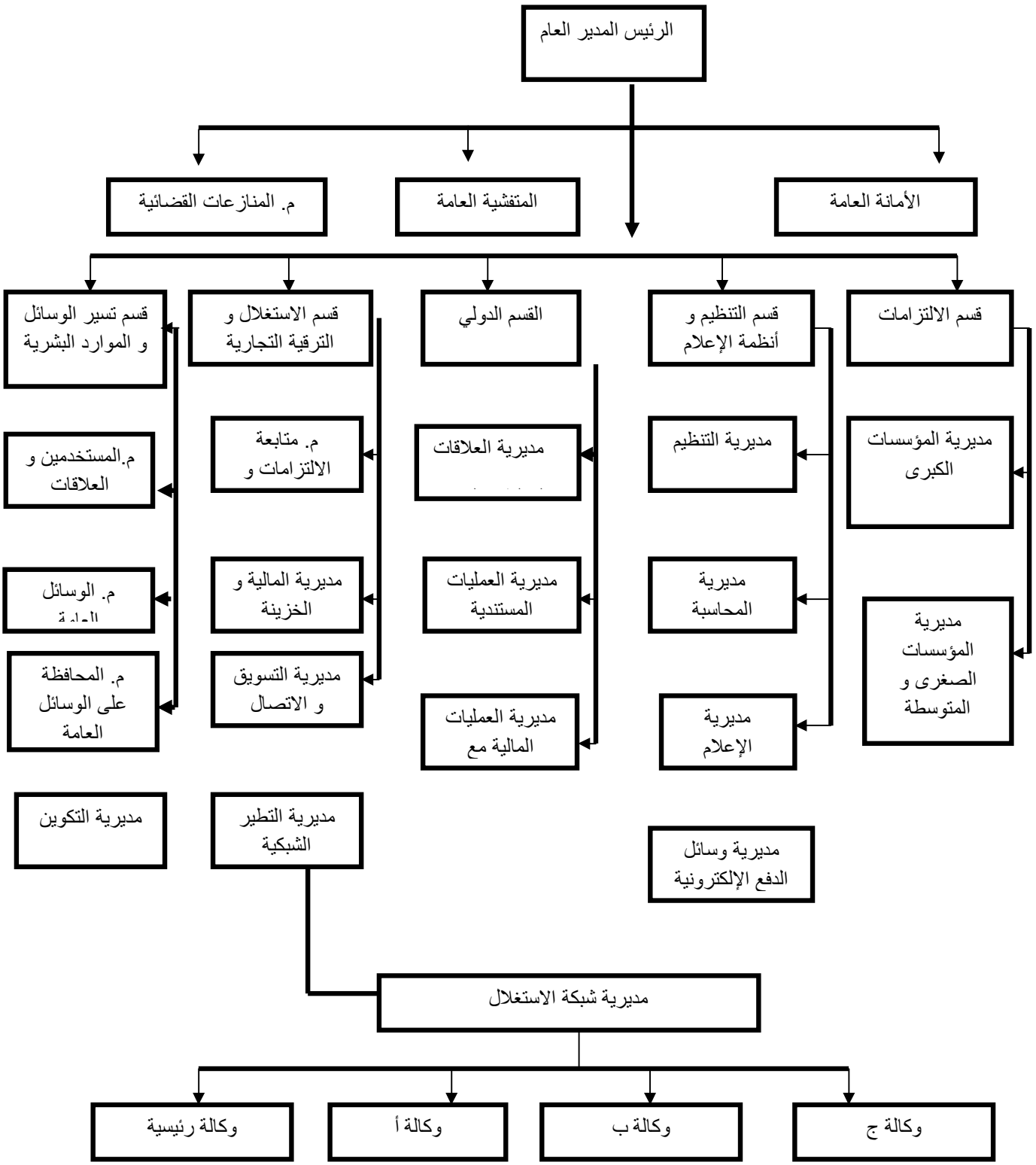

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

1) **الخلية الإدارية:**

وهي الخلية المسيرة للوكالة, بحيث تضم: المدير، نائب المدير, الأمانة العامة.

- **المدير:** وهو أعلى جهاز في الوكالة حيث يشرف على جميع المصالح الموجودة في الشكل التنظيمي. ومن أهم مهامه:

– السهر على تطبيق القوانين وممارسة الرقابة على الموظفين؛

– يقوم بوضع السياسات الخاصة بالعمل داخل الوكالة وإعداد الميزانية السنوية؛

– كما يقوم المهام اليومية المتداولة كإمضاء على الوثائق المهمة,استقبال شكاوي الزبائن....الخ.

- **نائب المدير:** وهو يخلف مكان المدير في حالة الغياب أو في حالة مهام خارج البنك, ويقوم بـ:

– تسيير المستخدمين وتوفير الوسائل العامة من مطبوعات الوثائق؛

– يقوم بجميع الأعمال الإدارية بالموازاة مع المدير كما يمثل كعضو استشاري في فحص القروض المقدمة.

- **الأمانة العامة:** تتكفل هذه المصلحة بالاتصال داخل وخارج الوكالة, كما تعمل على:

– إيصال المعلومات من المدير إلى المصالح؛

– تحديد مواعيد لقاءات المدير وجمع الوثائق التي تحتاج إلى إمضاءات؛

– استقبال الزبائن القادمين للاستعلام.

2) **مصلحة الصندوق:** تعمل هذه المصلحة على مهام الصندوق والتحويلات:

- **الصندوق:** وهو بدوره ينقسم إلى قسمين: صندوق رئيسي وآخر ثانوي, بحيث أن الرئيسي يستقبل الودائع وعمليات السحب والدفع بالعملة الوطنية وبمبالغ كبيرة.وهذا ما يجري العكس في الصندوق الثانوي. ومن خلال هذا نستخلص أن الصندوق له عمليتين أساسيتين يقوم من أجلها وهي:

– **الإيداع:** وهو إضافة مبلغ معين سوء كان لحساب خاص أو للغير.

– **السحب:** يتم بطلب من الزبون وذلك باقتطاع مبلغ معين من حسابه بتقديمه اما بدفتر الشيكات أو شيك الشباك أو دفتر الادخار.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

- **التحويلات**: تتمثل هذه العملية في اقتطاع مبلغ معين من حساب الزبون (الآمر) وإيداعه في حساب لشخص آخر (المستفيد). وتسير هذه العملية بناءا على طلب الزبون فقط.

3) مصلحة القروض والالتزامات: تعمل هذه الخلية من خلال 5 مصالح في مجال القروض وهي مصلحة الدراسات, مصلحة القروض المصغرة, مصلحة قروض القرض المؤسسات المصغرة, قروض القطاع العام والخاص, مصلحة العقاري+أسرتك. أما مصلحة الالتزامات تهتم بثلاثة مصالح "المتابعة الإدارية, مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات, قسم النشاط التجاري. "[34]

✓ **مصلحة القروض**:

وهي بدورها تضم المصالح التالية:

- **مصلحة الدراسات**: مهمتها تتمثل في دراسة ملفات القروض وهذا من خلال:
  - استقبال طلبات القروض والسهر على مراقبة الوثائق المكونة للملف؛
  - اقتراح ووضع القروض مع تحديد المدة, المبلغ التسديد, مناقشة الضمانات.
- **مصلحة القروض المصغرة**: وهي خلية مكلفة بمنح قروض لصالح تشغيل الشباب ومتخصصة لمشاريع صغيرة كالحرفيين.
- **قروض المؤسسات المصغرة**: وهي مصلحة تقوم أيضا على أساس منح قروض لصالح تشغيل الشباب لكنها تتفرع إلى فرعين :فرع ANSEJ و فرع CNAC.
- **قروض قطاع العام والخاص**: بحيث أن:
  - **الخاص**: يقوم بمنح قروض للمستثمرين, تجار, حرفيين...الخ. وطلب القرض يتم مباشرة إلى هذا المكتب دون اللجوء إلى وكالات التشغيل.
  - **العام**: تهتم بالمشاريع الاستثمارية الموجهة للقطاع الصناعي كالسباكة والنسيج.

[34] وثائق من البنك

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

- **قرض العقاري ومشروع أسرتك:**

– **مصلحة القرض العقاري:** تعمل هذه المصلحة على المساهمة بقروض من أجل شراء أو انجاز مساكن فردية.

– **مصلحة مشروع أسرتك:** وهي مصلحة تعمل في إطار برنامج من أجل حاسوب لكل أسرة مقابل اقتطاع شهري من دخل المستفيد من هذا المشروع.

✓ **مصلحة الالتزامات:** تعمل هذه الخلية في شكل تجانس مصلحتين:

– **مصلحة المتابعة الإدارية:** يقوم هذا المكتب بمتابعة ملفات وعمليات تسديد القروض, كما تعمل على تجديد عقود التأمين عند حلول انتهائها.

– **مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات:** يهتم هذا المكتب بالشؤون القانونية والمنازعات التي تحل على البنك, كما تقوم بتجميد أرصدة الأشخاص في البنك في حالة عدم تسديد ديونهم.

– **قسم التنشيط التجاري:** يتكفل هذا القسم بفتح حساب الموظفين والتجار وأصحاب العملة الصعبة كما تعمل على:

- فتح حساب الودائع للآجل: بحيث يتعهد الزبون بترك مبلغ من المال تحت تصرف البنك وعدم المطالبة به إلا عند تاريخ الاستحقاق المحدد من طرفه, ويشترط للزبون أن يفتح حساب تابع للوكالة بمبلغ أدناه عليه أن يتجاوز 10000 دج.
- إصدار أذنات الصندوق: وهي عبارة عن سندات قابلة للتحويل, موضوعة تحت تصرف البنك وهي تمثل قيمة معينة من النقود موضوعة لمدة معينة تتراوح بين 3 أشهر إلى 10 سنوات.

فتح ودائع للاطلاع: بحيث يمكن لأصحابها المطالبة بها في أي وقت كالأموال المودعة في حساب جاري وحساب صكوك وحساب دفتر الادخار.

4) **مصلحة التعاملات الخارجية:** وهي المصلحة التي تقوم أساسا على شراء وبيع العملات والمستندات الى خارج الوطن, بحيث يمكن تقسيم هذه المصلحة إلى قسمين:

–

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

- **قسم الصرف:** يختص هذا القسم بشراء أو بيع العملة الأجنبية مقابل عملة وطنية وذلك طبقا لسعر الصرف الرسمي. يحدد سعر الصرف من طرف البنك المركزي أسبوعيا.

- **قسم التجارة الخارجية:** يهتم بكل من الاعتماد والتسليم المستندي:

-الاعتماد المستندي: يعرف حسب قانون البنكي أنه تعهد مكتوب من طرف البنك ويطلب من المشتري(الآمر بالدفع) التسديد للبائع (المستفيد) في آجال محددة مقابل تسليم وثائق تثبت تسليم سلعة محددة تبعا لطرف التنفيذ المتفق عليها.

-التسليم المستندي: هو عملية تغطية يتدخل فيها البنك كوكيل المصدر لقبض مبلغ السلعة التي يدفعها المشتري مقابل تسليم الوثائق.[35]

[35] وثائق من البنك

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

الفصل الثالث دراسة حالة التطبيقية لملف طلب قرض البنك الوطني الجزائري

المبحث الثالث : أنواع القروض الممنوحة من طرف **BNA**.

يعتمد البنك الوطني الجزائري على نوعين من القروض أهمها:

1- القروض الاستثمارية

2- قروض الاستغلال

المطلب الأول: القروض الاستثمارية

هي كل القروض التي تمنح من أجل الاستثمار في مشاريع متعددة وعادة تكون ذات أجل قصير أو متوسط حتى تكون ذات عائد سريع بالنسبة للبنك، بالإضافة إلى أن هذا النوع من القروضCCT -CMT يقلل من المخاطر التي تواجه البنك.

و من الشروط التي يضعها هذا المجال ،عدم تجاوز السقف للقرض الواحد المقدر بـ 1500000مليار وخمسة مائة مليون سنتيم حتى لا يقع البنك في حالة السحب على المكشوف مثل : الآلات، المعدات، العقارات، مباني.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المطلب الثاني : قروض الاستغلال

هي أكثر أنواع القروض تداولا لدى BNA والتي تنقسم بدورها إلى:

1) **قروض بإمضاء:** وتتفرع إلى عدة إلتزامات منها:

* **الكفالات:** هي اعتماد يقدمه البنك للزبون من أجل توثيق وترخيص نشاطه حيث يقوم الزبون بتقديم قيمة مالية للبنك كضمان في حالة الخطر ومن ثم يقدم البنك كفالته التي تعتمد على شروط يحددها BNA وبمجرد إنتهاء النشاط وثبات ربحيته يرفع البنك يده على الكفالة ويرجع الزبون قيمته المالية وللكفالة عدة أنواع:

- كفالة حسن التنفيذ بفائدة 5%.
- كفالة تسبيقات بفائدة 15%.
- كفالة تسبيق لتمويل و كفالة مؤقتة لا تتعدى 04 أشهر بفائدة 1%.[36]

* **السندات المالية والتجارية:**

يتداول هذا النوع أكثر في حالة الشراء من الخارج إلى إستراد بضائع من الخارج يتم بسندات مالية أو تجارية على حسب العملية.

* **قروض المستندات:**

هو أحد انواع القروض الحديثة والذي يعتمد على الوثائق أي يعمل البنك على منح قرض مقابل إحضار وثائق مطابقة للمواصفات مثلا إستراد بضائع من الخارج وطلب قرض من أجل الجمركة

---

[36] وثائق من البنك

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

2) **قروض الصندوق:** وله عدة أنواع منها:

- قروض قصيرة الأجل CCT: CREDIT COURT TERME: ومدتها لا تزيد مدة سنة.
- قروض متوسطة الأجل CMT: CREDIT MOYEN TERME أحد القروض الأكثر تداولا بالبنك الوطني الجزائري ومدتها تفوق سنة وتقل عن 05 سنوات.
- قروض طويلة الأجل CREDIT A LONG TERME وهي القروض التي تصل مدتها إلى 10 سنوات فأكثر.
- تسبيقات على الصفقات: LE MARCHE، أن يتفق الزبون مع البنك على تقديم مبلغ كتسبيق بضمان صفقة من أجل أخذ السوق.

3) **قروض بحسومات:** وهي

- حسم سندات تجارية و هي أخذ عمولة مقابل إنهاء العملية.
- حسم شيكات و يقوم البنك بأخذ عمولة لقاء منحه شيك لأحد الزبائن.
- حسم وثائق التصدير.[37]

[37] وثائق من البنك

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

خاتمة عامة:

لقد تبين لنا من خلال الدراسة الدور الفعال للجهاز المصرفي في تدعيم عملية تمويل إحتياجات المؤسسة عن طريق القروض، ومن أهم مؤسسات الجهاز المصرفي للبنوك التجارية التي تقوم بدور الوسيط المالي من خلال وظائفها المختلفة خاصة تلك المتعلقة بعملية الإقراض.

-إن الإقراض أصعب القرارات التي يتخذها البنك، فعلى هذا الأساس حاولنا من خلال الدراسة التي تطرقنا إلى توضيح بعض أنواع ووظائف البنوك التجارية ، وكذا طرق وكيفية منح القروض و انوعها ، إضافة إلى الضمانات التي يفرضها البنك و السياسة التي يعتمد عليها في منح هذه القروض

النتائج المتوصل إليها:

وبعد إلمامنا بمختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية التي يمكن حصرها فيما يلي:

-تلعب البنوك التجارية دورا فعالا في تقديم القروض، ومنه المساهمة في إنعاش النشاط الإقتصادي.

- إن عملية منح القروض لا تخلوا من المخاطر التي يعمل البنك على تفاديها والتقليل منها ولذلك يقوم البنك بوضع ضمانات لهذه القروض.

- يعتمد البنك عند منحه للقروض علي مجموعة من العناصر المحددة حيث انه يقوم بمنح القروض بناءا علي هذه المحددات

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

– يوفر البنك انواع مختلف من القروض التي تتناسب مع متطلبات الزبائن حيت يتضح لنا أن القروض البنكية تقسم على أساس القرض فنجد تلك المرتبطة بمجال الاستثمار أو تلك المرتبطة بمجال الاستغلال

– يساهم البنك بشكل كبير في عملية تمويل الاستثمارات و يلعب دورا كبيرا في انعاش الاقتصاد من خلال منحه لقروض الاستثمار

–البنك يحاول دائما البحث عن أفضل الأرباح الممكنة من وراء استخداماته المختلفة علي حد أدنى من السيولة اللازمة.

الإقتراحات والتوصيات:

- ضرورة اعتماد البنوك علي نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة و ربح الوقت من جهة أخرى.
- علي البنوك السعي لإيجاد محيط عمل و العمل علي تمويل استثمارات التي تعود الفائدة علي القتصاد الوطني
- ضرورة توفير القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات خاصة الموجهة للقطاعات الهامة في الاقتصاد
- ضرورة المراقبة الدائمة لمسئولي المؤسسات المصرفية لموظفيها خاصة إذا علمنا أن أجال دراسة الطلبات طويلة نوعا ما.
- العمل علي تطوير الجهاز المصرفي و تحسين خدمات المقدمة من البنوك و ذلك بما يخدم المستثمرين

آفـاق البحث:

وعلى أساس موضوع دراستينا" تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية" ارتأينا أن نقترح بعض المواضيع المكملة لهذا الموضوع والتي نعتبرها كبحوث للطلبة اللاحقين:

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

- دراسة "تمويل المؤسسات الصغيرة و متوسطة عن طريق القروض البنكية"و هذا بنضر الي التسهيلات التي تمنحها الحكومة في هذا المجال مثل قروض لونساج و كناك

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نكون قد خطونا بهذا العمل خطوة في سبيل البحث العلمي، ونتقد م باعتذارنا لأي تقصير أو خطأ تخلل هذا العمل فإن وفقنا فمن الله عز وجل وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان والإله وحده الموفق.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

الفهرس

مقدمة عامة .....أ –ج

الفصل الأول: البنوك والقروض

المبحث الأول: ماهية البنوك.....02

المطلب الأول: نشأة البنوك.....02

المطلب الثاني:تعريف البنك.....03

المطلب الثالث:انواع البنوك.....04

المطلب الرابع:طبيعة عمل البنوك.....06

المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية.....07

المطلب الأول: مفهوم القروض ومصادرها.....07

المطلب الثاني: انواع القروض.....09

المطلب الثالث:منح القروض..... 10

المبحث الثالث: سياسة الإقراض البنكية..... 11

المطلب الأول:العناصر المحددة لمنح القروض.....11

المطلب الثاني: مخاطر الاقراض.....12

المطلب الثالث:الضمانات المقدمة عند منح القروض.....13

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

الفصل الثاني:تمويل الاستثمار و اتخاذ القرار التمويلي

المبحث الأول: مفهوم و اهمية و انواع الاستثمارات في المؤسسة.....16

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار.....16

المطلب الثاني: اهمية و خصائص الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية 17

المطلب الثالث: انواع الاستثمار.....18

المبحث الثاني: اساسيات حول التمويل.....19

المطلب الأول: مفهوم التمويل و انواعه.....19

المطلب الثاني:التمويل الداخلي للاستثمار.....21

المطلب الثالث: التمويل الخارجي للاستثمار.....22

المبحث الثالث: التمويل و اتخاذ القرار الاستثماري.....23

المطلب الأول:معايير تقييم ربحية الاستثمارات.....24

المطلب الثاني:متطلبات الوصول الي القرار الاستراتيجي.....26

الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية لملف طلب قرض لمشروع إستثماري (BNA)

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري (BNA).....29

المطلب الأول: مراحل تطور النظام البنكي بالجزائر.....29

المطلب الثاني: نشأة البنك الوطني الجزائري.....31

المطلب الثالث:تعريف البنك الوطني الجزائري.....33

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المبحث الثاني:مهام و اهداف البنك الوطني الجزائري.....34

المطلب الاول:مهام نشاط البنك الوطني الجزائري.....34

المطلب الثاني:اهداف البنك الوطني الجزائري.....36

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.....37

المبحث الثالث: أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري.....41

المطلب الأول: القروض الاستثمارية.....41

المطلب الثاني: قروض الاستغلال.....42

خاتمة عامة .....د_ذ

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

المراجع :

- ✓ شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،د ط، 2000
- ✓ دريد كامل ال شيب ،إدارة البنوك المعاصرة ،دار السيرة للنشر ،د ب ،طبعة الأولى ، 2012
- ✓ حسين جميل البديري ،البنوك، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن ،الطبعة الأولى،2003
- ✓ سامر جلدة ،البنوك التجارية و التسويق المصرفي،دار النشر أسامة الطبعة الأولى ،2009
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة و عمليات إدارتها، دار الجامعة الإسكندرية،مصر،د ط، 2000
- ✓ رفقة المحجوب ،المالية العامة ،دار النهضة العربية للنشر ،د ب،طبعة الأولى ،1997
- ✓ زياد مخان محفوظ جودة ،الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك،دار وائل،د ب،د س
- ✓ طاهر لطرش ،تقنيات البنوك،دار المطبوعات الجامعية،دب،طبعة الثالثة ،سنة 2004
- ✓ العزيز فهمي هيكل ،اساليب تقييم الاستثمار ،د ب،د ط ،سنة 1985،ص 288
- ✓ يوسف حسن يوسف،التمويل في المؤسسات الاقتصادية،دار التعليم الجامعي الاسكندرية ،مصر،د ط،سنة 2012
- ✓ ناصردادي عدوان،تقنيات مراقبة التسيير،دارالمجموعة العمة،الجزائر،د ط،سنة 2000
- ✓ كاظم جاسم العيساوي ، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات ،دار المناهج، العراق،الطبعة الأولى،سنة 2001
- ✓ عبد الغفار حنفي ،الإدارة المالية المعاصرة ، المكتب العربي الحديث،فلسطين ،طبعة 1993
- ✓ ناظم محمد نوري و آخرون، أساسيات الإستثمار الفني و المالي ، عمان، طبعة الاولى،د س
- ✓ القانون المتعلق بإنشاء البنك المركزي رقم 114/62 المؤرخ في 1962/12/13
- ✓ وتائق من البنك

مراجع بالفرنسية:

- ✓ [1] Pierre consom .la gestion financier de l'entreprise France.deuxieme éditon.1973.p :73

مذكرات تخرج:

- ✓ حلبوش كمال ،تمويل الاستثمارات ،علوم اقتصادية ،جامعة تلمسان ،2009

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

الملخص:

تمول المؤسسات المالية (البنوك) مختلف استثمارات الاشخاص و المؤسسات عن طريق منحه للقروض اعتمادا على الميكانزمات و المحددات و لها الحق في القبول أو الرفض حسب الشروط و الضمانات من طرف الزبون. غير أن القروض المسهلة و الشروط المقبولة و الضمانات غير التعجيزية كفلى بتوسيع ساحة البنوك و في نفس الوقت يساهم في المشاركة في تطوير الاقتصاد.

و دراستنا لشروط العمل للبنك الوطني الجزائري (وحدة مغنية) مكنتنا من تأكيد هذا التحدي البنكي.

Résumé :

Les entreprises financières (banques) financent les divers investissements de leur partenaire par des crédits selon des mécanismes et des limites qui leur sont octroyés au regard de certaines conditions et assurances.

Toutefoits, les crédits facilitateurs, les condition tendres et les assurances non contraignantes sont les seuls garants élargissant le terrain des banques en meme temps permettent l'adhèration et la contribution au développement économique. Notre observation empirique des conventions auprés de la Banque National d'Algérie (unité de maghnias) et l'une des institutions qui réalisent ce défit banquaire.

Summary:

Financial firms (banks) finance various investment partner by appropriations in accordance with the mechanisms and limits granted to them under certain conditions and assurances.

Toutefoits, facilitators credits, soft state and non-binding assurances are the only guarantors expanding field of banks at the same time allow adhèration and contribution to economic development. Our empirical observation of agreements with the National Bank of Algeria (maghnias unit) and one of the institutions that perform this banquaire challenge.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)